شرعنة التدخل في العلاقات الدولية

من منظور ما بعد بنيوي

د. عادل زقاغ ـ جامعة باتنة ـ

د. زيدان زياني، ـ جامعة باتنة ـ

ملخص:

لقد اقترنت الانفلاتات الأمنية المزمنة في كثير من المناطق والدول بانتفاء خاصية احتكار الحكومة المركزية لوسائل العنف، ما يولد صراعا بين العصب المتنافسة ينتهي عادة بالعجز الدولاتي بما يستميل التدخلات الخارجية، يتناول هذا المقال التدخل الدولي في الدول العاجزة من منظور بديل للتقليد البحثي المهيمن، نيووقعي–نيوليبرالي حيث يحاول المقاربة لمسألة جوهرية لمساعي التدخل الخارجي، وهي الشرعنة السياسية. وبذلك يعالج الإشكالية المتعلقة بتفكيك خطاب شرعنة القمع والتدخل بمبرر حماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب. يعتمد التحليل على المدخل ما بعد البنيوي، ويخلص إلى نتيجة مفادها أنه ومن خلال أي دراسة مسحية يمكن استشفاف كيف أن ظاهرة العجز الدولاتي وما يرتبط بها من مآسي إنسانية تتزايد باطراد كلما تم تفعيل الآليات السياسية والقانونية لضبطها بشكل أكبر، يجعل من القراءات المتأتية عن تفكيك خطاب الشرعنة تجد سندا ممارساتيا قويا لها، أي أن الخطاب المعتمد على تذويت العجز الدولاتي لا يهدف إلى حل المشكلة بل إلى شرعنة مؤشرات تصنيف أداء الحكومات بما يتيح توجيه سياساتها أو تعديلها قسرا بما يتلائم مع الخطاب المهيمن.

Abstract :

The chronic security troubles and the absence of State's monopoly of the means of legitimate violence are often combined in many countries and regions. These troubles end with clan clashes; this situation spurs State failure and appeals to external interventions. The article attempts to go beyond mainstream Neo-Neo to examine Post-structural on a crucial issue that is the political legitimization of repression and intervention to justify the preservation of human rights and counter-terrorism. Based on Post-structural legacy we concluded to the following: the increasing States' failures coupled with the growing political and judicial mechanisms to tackle them, gives a remarkable empirical weight to Deconstructionist analysis, so inter-subjectivitist making of failure aims at classification rather than solving the problem, as far as these classifications allows remedies (often coercive) of the targeted states, to make them in a full compliance with the overwhelming discourse.

مقدمة:

لطالما أدت الانفلاتات الأمنية المستعصية عن الحل في كثير من المناطق والدول إلى تراجع احتكار الحكومة المركزية لوسائل العنف، ما يولد صراعا بين العصب المتنافسة على الموارد المستنزفة، وهو ما يقود إلى خلل كبير في وظائف الدولة والتي تتحول في حالات كثيرة إلى عجز دولاتي مزمن، وهذه الوضعية تستميل عادة التدخلات الخارجية، وسنحاول من خلال هذا المقال معالجة الإشكالية المرتبطة بالتدخل الخارجي في الدول العاجزة من منظور بديل للتقليد البحثي المهيمن، نيوواقعي–نيوليبرالي، حيث نعمل على المقاربة لمسألة جوهرية لمساعي التدخل الخارجي، وهي الشرعنة السياسية. وبذلك سنهتم بتفكيك خطاب شرعنة القمع والتدخل بمبرر حماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب عبر عدد من المحاور نسعى من خلالها إلى تبسيط المفاهيم ما بعد البنيوية، ومن ثمة توظيفها في سياق تفكيك خطاب شرعنة التدخل في العلاقات الدولية.

1.منطلقات التحليل ما بعد البنيوي ومناهضة التأسيسية في خطاب شرعنة التدخل:

تتميز التحليلات ما بعد البنيوية إذا ما قورنت بما هو شائع في التقليد البحثي Mainstream المهيمن نيو–نيو [النيو واقعية والنيو ليبرالية]، بأنها تطعن في مبدأ التأسيسية Anti–foundationalism، أي أنها تناهض التسليم بأن منطلقات معينة تعتبر بديهية لدى الشروع في عملية البحث.[1] مثلا، بدل مباشرة عملية البحث من منطلق كيف اهتدى الأفراد في الوهلة الأولى لتشكيل مجموعات اجتماعية وسياسية، فإن المنظور ما بعد البنيوي، يباشر المسعى البحثي من منطلق آخر مختلف عبر طرح إشكالية من قبيل ما الذي جعل الوعي الإنساني (للباحث) يقارب للجماعة من حيث أنها مجموعة أفراد؟ فهل كان مفهوم "الفرد" ككيان مستقل مفهوم شائع على الدوام في ظل كل السياقات الجغرافية والتاريخية؟ وما هو الفرق إن وجد بين "الفرد" و"الإنسان"؟[2] فالفرد صناعة تاريخية حداثية بامتياز والحديث عن أرضية معينة لمساعدته على الانعتاق غير وارد.[3]

يقوم التحليل ما بعد البنيوي أساسا على التشكيك في الافتراضات الحداثية التي تدعي القدرة على إنتاج معرفة موضوعية ومستقلة عن العالم الاجتماعي المنتج لها، وهي بذلك تجعل من التوليفة نيو–نيو العقلانية بخصوص بنية النظام الدولي مجرد مزاعم للحقيقة يمكن إيجاد ما يسندها وما يدحضها في آن واحد من ضمن ما جرت عليه الممارسة الدولية في مختلف المجالات.

يعمد التقليد البحثي ما بعد البنيوي، تبعا لذلك إلى إماطة اللثام عن مجمل التأثيرات القيمية والانفعالية المبطنة في خطاب شرعنة الفعل وتبرير

اللافعل. إنها تدفع بجرأة نحو تسليط الضوء على كل حيز من الحقيقة تميل المقاربات التأسيسية إلى تجاهله سيما ذلك الحيز الذي ينكشف فيه التواطؤ بين علاقات القوة والإنتاج المعرفي والخطابي الذي يسند الفعل، ومن ذلك فإن مسوغات استخدام القوة في خرق القواعد الاتفاقية ذات الصلة بالسيادة على سبيل المثال، هي في حقيقة الأمر غير ملتزمة الحياد القيمي الذي تزعم المداخل التأسيسية الحظوة بموقع متميز فيه لمجرد تصديق وهم استئثارها بالفهوم العقلانية بحسب الأدبيات المهيمنة على الحقل المعرفي للعلاقات الدولية. إن جوهر هذا الوهم لا يعدو أن يكون مصادرة للتأويل العقلاني، فلا وجود لحقائق ثابتة حول العالم الاجتماعي والسياسي، حسب ما بعد البنيويين، وكل ما هنالك هي تأويلات وقراءات يقوم بها الباحث وهو متموقع ضمن إحدى معسكرات القوة. والعالمان الاجتماعي والسياسي ليس لديهما نزعة أصلة نحو التشابه الذي يدعمه التشبث بـــ "الأنا" (الهوية المشتركة)، بل بالاختلاف والتنوع والذي يعززه التركيز على النظرة للآخر الــ "هُم"، ويعتبر ذلك بمثابة الركيزة الأساسية لمنطق المعايير المزدوجة التي تسند بعضا من افتراضات هذا المقال، والتي تنطوي على استكشاف أنماط تفكيك خطاب الشرعنة الشائع في الممارسة الدولية في مجال التدخل، وكيف تميل إلى دحض مزاعم تماسك الخطاب الغربي، بينما تبرز أهمية تحرر المعرفة من تأثيرات القوة، وانعتاق الإنسان من البنى التسلطية التي "يضطر" للتطبيع معها.[4] وسنحاول من خلال المحاور التالية توظيف عدد من المفاهيم المتأصلة في النواة الصلبة للبرنامج/البرامج البحثية ذات المنطلقات ما بعد البنيوية.

2. الذات والموضوع وتذويت الشرعنة: يحاجج الوضعيون بأن الذات لا تأتي إلى العالم المادي في شكلها المثالي النهائي، بل أنها تكتسب محتواها بتأثير التفاعل مع البيئة المادية والإنسانية التي تحيط بها، وبالتالي فإن التنشئة تعمل على دحض فرضية التمايز المطلق بين الذات والموضوع. وإذا سلمنا بذلك، فإننا سنضطر للتسليم بأن الذات [العضو] والنظام [البنية الاجتماعية] يشكلان بعضهما بشكل متزامن، أما النتيجة التي تحيلنا إليها هذه المقولة فتتمثل في عدم حظوة أي من المرجعيتين التحليليتين (الذات والموضوع) بسمو أنطولوجي، وهو الخطأ الذي وقعت فيه مختلف المقاربات النظرية الوضعية في العلاقات الدولية، حسب الفهم "التكويني".[5]

تخالف الفهوم التكوينية ما بعد البنيوية هذا الطرح وتعتمد على اللغة في تفكيك هذه العلاقة التكوينية المعقدة بين الذات والموضوع، فاللغة هي الأداة التي تمكن هذه الذات من إعطاء صبغة للنظام الاجتماعي، أي إكسابه هوية معينة عبر تداول خطابات اجتماعية إلى أن يستقر الأمر على هيمنة خطاب معين. وقبل أن تهتم ما بعد البنيوية بالكيفية التي تؤثر من خلالها

البنية اللغوية في تصميم النظام عبر الخطاب، فإن بنيوية "سوسير"، سبق واهتمت بالبحث في هذا الأمر وإن بطريقة أقل تعقيدا والتركيز على الجانب الألسني البحت. حيث تحدث "سوسير" عن أن المنطق الذي تتبنى عليه لغة معينة من حيث تسميتها للأشياء وترتيبها هذه المسميات وثرائها الاصطلاحي في مجال معين، سيجعل ولا شك ناطقي لغة معينة يفكرون بطريقة تختلف عن لغات أخرى، فبدل أن نقول أن الأفراد ينطقون لغة معينة، فإن ما خفي من المعادلة هو أن اللغة هي ما يُنطِقُ الأفراد بطريقة متميزة ومختلفة. ولا شك أن تأثير اللغة يتجلى في كيفية بناء المعنى، حيث أن إطلاق لفظة عشوائية (صوتية أو مكتوبة) لا يحدد المعنى بشكل مستقل لذاته وبطريقة إيجابية، بل أن اللغات تستند إلى طريقة سلبية في تحديد المعاني، وهي مقابلة إدراكية للشيء بنقيضه مما أوجد مصيدة الثنائيات القيمية في التفكير الإنساني عموما. وبهذه الطريقة فإن إدراك المعنى لا يتم من خلال سماع (أو قراءة) ما قيل بل عن طريق مقابلته بما لم يتم قوله.[6]

جاءت ما بعد البنيوية لتربط الكثير من الفهوم التي قد يمدنا بها المدخل اللغوي بتشكل البنية الاجتماعية (الطبقة، الإثنية، الدولة وصولا للنظام الدولي). وقد حاول "ميشيل فوكو" الكشف عن مظاهر تشيء اللغة في مرحلة زمنية معينة وفي مجال جغرافي محدد، وتوصل إلى وجود علاقة بين اللغة وتشكل "الابيستيميات" أو الأنساق الابستيمولوجية في سياق محدد زمانيا ومكانيا. حيث أن اختلاف هذه الأنساق يولد طرقا مختلفة لرؤية العالم ، بل والأهم من ذلك أيضا، فإن النسق المعرفي السائد سيكون حمالا لأفكار متميزة حول ما يعتبر بمثابة المبدأ الناظم وهو المبدأ الذي يجعل للأشياء والأفعال والوجود نفسه معنى. إذ يقول "فوكو" أن هذه المبادئ الناظمة تختلف من فترة لأخرى. لكن "تشكل" مبدأ ناظم و"أفوله" يعتمد على مدى مسايرة الخطاب الاجتماعي للممارسات الاجتماعية، هذان المجالان يتأثران ببعضهما البعض، وحدوث تحول حاد في أحدهما سيغير شكل البنية الاجتماعية.

يختلف الخطاب بمفهوم "فوكو" عنه لدى "سوسير" فهو لا يحصره في اللغة المكتوبة، بل في الأنظمة الرمزية للتفاعل في إطار جماعة إنسانية ما كالأعراف والتقاليد. إن مفهوم الخطاب لدى "ما بعد البنيويين" يمتلك قدرة تحليلية أكبر، وفعالية أكبر أيضا، في تلقف الحركية الاجتماعية وفهم الخلفيات التي تقف وراء تكوين الوضع القائم، وتحولاته الحالية بتوظيف مفهوم "التذوت". ويمكن استشفاف التفاعل اللغوي المفضي إلى تبعات في صناعة السياسة عبر مراجعة طريقة تضمين ومن ثمة تطور بعض المفردات في الخطاب السياسي الدولي، من قبيل: التخلف، التحول الديمقراطي، تحرير الأسواق، القانون الدولي إلخ. لا تمتلك هذه المفردات دلالات لغوية بحتة بل

ترمز إلى شكل التموقع في البنية، ليس ذلك وحسب بل وإلى نوع من الحتمية التاريخية، يمكن التعبير عنها عبر إضافة ما لا يتم قوله إلى المفردات التي تعمل الخطابات السائدة على تسويقها في صيغة جافة: التخلف الذي يستدعي طلب الاستشارة من الكيانات الأكثر تقدما ومحاكاة نماذجها التسييرية والتنموية؛ التحول الديمقراطي الذي يستدعي مرافقة من الكيانات الأكثر تأهيلا بحكم نجاح نموذجها السياسي وأهمية اتباعه قصد إقرار الحد الأدنى من الاستقرار في البنية؛ تحرير الأسواق أمام السلع القادمة من البلدان المصنعة باعتباره الحل الأمثل لتحفيز المنافسة والنمو؛ القانون الدولي الذي وضعت قواعده البلدان المتحضرة قصد تقليص فرص انعتاق البلدان المتخلفة عبر نماذج ثورية... إن التذويت بهذه الصفة ينطوي على نزعة تدخلية مثيرة للانتباه، يجعل منها حتمية، والأخطر من ذلك يشرعن لاستمرارها وتكيفها مع التطورات الدولية، وهو ما تكشف عنه بشكل أكثر جلاء المقاربة الجينالوجية.

3. جينالوجيا شرعنة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول:تعتبر البحوث الجينالوجية إحدى التطبيقات المتميزة لما بعد البنيوية في العلاقات الدولية، وتستشف في إحدى الأعمال الرائدة لـــ"فوكو" وتحمل العنوان ذاته: "الجينالوجيا" والتي يبرز التأثيرات المختلفة للدراسات التاريخانية ودورها، ليس في تسجيل التاريخ إنما في اصطناع التاريخ، والسبب في ذلك هو أننا عادة نلجأ إلى معايير الحاضر في قراءة الماضي، بل أن الإشكاليات التي نحاول عادة الإجابة عنها لدى مباشرة بحث تاريخي هي إشكاليات متأصلة في الحاضر، السمة ذاتها بالنسبة للأدوات التي نستخدمها كالتصورات والمفاهيم. لنأخذ المفاهيم كمثال على ذلك، فنحن عادة نتعامل معها وكأنها تمتلك شخصية مستقلة عن الزمان والمكان ونقتفي بذلك أثرها على مسار زمني ممتد لفترات متعاقبة تسود فيها أنساق مختلفة للحقيقة، هذه الأنساق التي تعتبر ضرورية لتأكيد أو دحض الحقائق، سمتها الأساسية أنها غير متوافقة.

وهكذا فإن "الجينالوجيا" تهدف إلى الكشف عن وجود تقاطعات وتمايزات، ففي كل سياق "ابستيمي" توجد علاقات قوة تفرض نسق حقيقة، وهي النقطة التي أصر عليها "فوكو"، أنه لا يوجد سياق "ابستيمي" لا ينطوي على متلازمة القوة/الحقيقة، إذ أن الحقيقة تحتاج إلى قوة تسندها، وبالمقابل فإن أية بنية للقوة ستعمد حتما إلى إرساء نسق متماسك يساعد على شرعنة القوة[7] ودور البحث الجينالوجي هو إماطة اللثام عن الطريقة التي تتشكل بها "أنساق الحقيقة" وبالتالي الكشف عن التوترات الموجودة في النصوص المؤسسة للقراءات عن الوقائع التي تسوق كحقائق، فالخطابات المؤسسة للبنى الاجتماعية كالمؤسسات الوطنية والدولية كأرقى تجليات البناء الإنساني

الاجتماعي تعتمد على إستراتيجيتين: الاستبعاد والمبالغة. "الاستبعاد": التزام الصمت تجاه بعض الجوانب المهمة في لحظة التأسيس (مثلا لدى وضع لبنات النظام الدولي الحالي عبر ميثاق الأمم المتحدة تم تحييد تطلعات القوى الحضارية المهمشة بل وتم تحصين المنظومة من التعديل المستقبلي عبر إقرار مبدأ حق النقض). "المبالغة": بمعنى إعطاء أهمية مبالغ فيها وتضخيم فترات أو أحداث بما يسمح بجعل لحظة التأسيس تخدم علاقات قوة معينة، دون أن يكون ذلك مكشوفا.[8]

ويمكن توضيح هذه كيفية توظيف هذه الأدوات من خلال عدد من النماذج: مثلا، بالنسبة للأمم المتحدة فإن التركيز على وحشية الحرب العالمية الثانية ساهم في شرعنة وضع خاص للقوى التي حسمت الحرب ضد النازية والفاشية، ولا تزال المعادلة التي أرستها لحظة التأسيس قائمة (الفيتو على سبيل المثال). ومن جهة أخرى، فإن تضخيم إعمال الإبادة التي لحقت باليهود في أوربا، أو ما اصطلح على تسميته بــ"الهولوكوست"، ساعد على تمرير قرار تأسيس دولة إسرائيل على مستوى الأمم المتحدة. أما تدخيل النسق الحقوقي الغربي في المؤسسات الدولية لحظة تفوق في علاقات القوى، فقد أوجد نسقا للحقيقة يحابي المنظور الغربي عموما، لكنه من جهة أخرى، يساهم في تماسك النظام واستمراريته كونه يمنحه الشرعية. وبشكل عام، فإن توظيف إستراتيجية "تفكيكية" بمفهوم "دريدا" سيكشف عن التوترات المختلفة التي تتضمنا النصوص المؤسسة، ومن ذلك إرسائها على ثنائيات تعود لفترة التنوير عملت على تدخيل قيم تحوي تراتبية مبيتة رغم أن منشأها لغوي، إلا أنها تؤسس لنوع من التسامي للفظة الأولى على حساب الثانية، مثل الداخل/والخارج (عدم التدخل في شؤون الدول في مقابل الإصرار في ديباجة الميثاق على حريات الفرد الأساسية)، الرجل/والمرأة (لدى التوقيع على الميثاق الذي يقر المساواة كانت أغلبية النساء لا يتمتعن بحق التصويت)، الرجل الأبيض/الرجل غير الأبيض (انتشار كل مظاهر الميز العنصري في العالم بناء على أسطورة التفوق للرجل الأبيض كنسق للحقيقة وكمصدر للخبرة "العلمية" التي لم تأت نتائج في الدول الأخرى حيث جلبت للاستعانة بها).

5. تفكيك خطاب الشرعنة – التدخل بقصد التحكم وهندسة النظام الاجتماعي:

من خلال الجمع بين أدوات التحليل ما بعد البنيوي يمكن الوصول إلى نقطة يمكن عبرها مباشرة عملية التفكيك، فالتذويت توظفه البنية الاجتماعية من خلال "الخطاب المهيمن" لضمان استمرايتها، ولشرح هذه الفكرة فقد اضطر "فوكو" لكتابة مؤلف كامل حول تطور النظام العقابي في

البنى الاجتماعية الحديثة، إذ لا يهدف النظام العقابي الحديث إلى تحقيق مقاصد آنية كما القديم، فالصورة الشائعة في البنى الاجتماعية القديمة، هي أن يقوم الملوك والأباطرة بتنفيذ أحكام الإعدام أمام العامة لتكون عبرة لمن ينافسهم على العرش. أما النظام العقابي الحديث فهو يعتمد على طرق عقابية مبتكرة مثل الوضع تحت الإقامة الجبرية، الوضع تحت التصرف الإداري، واستغلال السجناء في أشغال غير مأجورة، جمع وتخزين المعلومات عن المتابعين قضائيا أو المعاقبين، وفي المحصلة جمع المعلومات عن الجميع في سياق تحريات تستهدف أقلية في المجتمع بحيث يتم ذلك بحجة تأمين الجميع. هذه إحدى النقاط المهمة، نقطة أخرى تتعلق باستفهام مشروع وحاسم في البحث الذي قام به "فوكو": هل نجحت السجون ومختلف النظم التأديبية الأخرى في تحقيق الهدف المرسوم لها وهو تأهيل السجناء وجعلهم أكثر انضباطا تمهيدا لاندماجهم مجددا في المجتمع. الإجابة بالنفي فأغلبية أصحاب السوابق لم يستطيعوا الاندماج بعد إطلاق سراحهم بل أن نسبة معتبرة منهم عاودت ارتكاب تجاوزات يعاقب عليها القانون، إذن، يقول "فوكو" لماذا شرعن النظام الاجتماعي للعقاب بالسجن، ولا يزال متمسكا بهذا النمط في مسعاه للحفاظ على البنية الاجتماعية الكلية رغم الإخفاق الذي أبداه السجن في المهمة المنوطة به، لكن لماذا يتم غض الطرف عن هذا الإخفاق؟[9]

يجيب "فوكو" عن هذا السؤال بالقول أن الإبقاء على مؤسسة السجن رغم فشلها يعود إلى أنها نجحت في عملية "تذوت" يرعاها النظام الاجتماعي من خلال الخطاب المهيمن فيه، هذا "التذوت" يتعلق بفئة ذوي السوابق، بمعنى أن السجن قد أوجد فئة جديدة في المجتمع هي فئة "المنحرفين" الذين يشرعنون لاستخدام الدولة وسائل القسر، ويشرعنون أيضا لإقصاء فئة معينة من ممارسة الحقوق السياسية، والأهم من كل ذلك شرعنة تدخل السلطة السياسية بشتى الوسائل للحفاظ على البنية الاجتماعية كما هي. إن أهمية تحاليل "فوكو" في العلاقات الدولية لا يمكن إدراكها دون الاستعانة بدراسات أخرى في هذا المضمار استندت إلى "فوكو"، فدراسة "إسكوبار" حول التنمية في العالم الثالث، وبعد بحث مستفيض في برامج التنمية، توصل "إسكوبار" إلى طرح السؤال ذاته الذي طرحه قبلا "فوكو"، لماذا يستمر العمل ببرامج التنمية في العالم الثالث رغم فشلها في تحقيق الأهداف المرسومة لها منذ نصف قرن تقريبا. يجيب "إسكوبار" بتوظيف منطق "التذوت" أن استمرارها سمح بتمييز دول بعينها تحتاج إلى للتنمية والمساعدة على استنهاض قدراتها، إن هذا التذوت يجعلها تتقبل ما سينتج عن تصنيفها كدول دائمة الحاجة للمساعدة، وهو القبول بتدخل الدول الغنية والكبرى، إذن فبرامج التنمية

"الفاشلة" الهدف منها هو شرعنة التدخل من أجل استمرارية النهج القائم والذي يخدم دولا معينة دون أخرى.[10]

هذا التشكيل المتبادل للبنية والخطاب، يجد تجسيدا له في متغير القوة، فـــ"جيني إدكينز" تقول أن الحديث عن القوة كأحد أبرز المتغيرات التي يلجأ إليها الوضعيون لتفسير الظواهر الدولية اتسم بوصف غير دقيق، فلا يجب الحديث عن القوة كمعطى لتصنيف الدول حسب مقدراتها، وهو منحى النيوواقعيين، فالقوة ذاتها غير موجودة خارج نطاق علاقات القوة، من جهة، بل أنه لا وجود للقوة إذا لم تكن هناك مقاومة ضدها. أما علاقات القوة فلا وجود لها خارج صدام الخطابات الاجتماعية، وهيمنة خطاب اجتماعي لا يتيسر إلا بهيمنة النسق الذي يصوغه هذا الخطاب حول الحقيقة.

6. مفهوم أنساق الحقيقة دوره في تذويت خطاب الاستقرار بالهيمنة:تلعب أنساق الحقيقة الدور الحاسم في تمكين الأفراد من الآليات التي يستطيعون من خلالها تحديد الحقيقة، لكن الحقيقة كما يراها ويبطنها الخطاب المهيمن. فالخطاب المهيمن يمارس السلطة ليس من خلال معاقبة الخارجين عن القانون وحسب،[11] بل في مختلف أوجه الحياة بتوظيف نسق الحقيقة السائد، وذلك عبر شرعنة ممارسة المهن المختلفة، بشكل حصري، للأفراد الذين يرتادون مؤسسات تعليمية تعمل على تأصيل الانضباط لكن الانضباط كما يراه الخطاب الاجتماعي المهيمن.

وبالمثل، فإن العمل في "مؤسسات الحوكمة العالمية" يقتضي الحصول على تكوين معرفي يبطن المعايير التي يقرها الخطاب المهيمن، ما يسمح بالحفاظ على الوضع القائم. مزاعم الحقيقة هذه، والمبطنة في أنساق الحقيقة، تنتج علاقات قوة وتضفي المعنى على الأحداث وعلى الطريقة التي نقرأ بها الأحداث، لأنها تشرعن للنظام الاجتماعي، وهي في ذلك تختلف من جماعة إنسانية لأخرى حسب الظروف التاريخية، ففي الجزائر مثلا، فإن البنى الاجتماعية عقب الاستقلال تمكنت من بناء نسق للحقيقة ولقياس الحقيقة يعتمد على فترة الثورة التحريرية، هذه الفترة ساعدت على تذوت فئة قدماء المجاهدين، ورغم أن هذه الفئة قد لا تحكم فعليا إلا أنها كفئة تساعد على شرعنة النظام، أما في المغرب، فقد تم اللجوء إلى النسب العلوي [الشريف] لبناء نسق الحقيقة. وبالنسبة للنظام الدولي فقد استعين بقيم إنسانية مثل الحرية والحق في الحياة، ... من أجل بناء نسق حقوقي يجيز التدخل من قبل القوة الكبرى دبلوماسيا وباستخدام القسر من أجل حماية هذه القيم، كما في حالة دارفور، لكن المعايير المزدوجة لدى تطبيقها، فهي تحيلنا إلى قراءة أخرى، وهي أن أنساق الحقيقة نسبية جدا في جوهرها وتهدف فقط إلى الحفاظ على

تماسك الخطاب المهيمن. وبالتالي، فإن أنساق الحقيقة تعتمد على لحظة تأسيس، وتستفيد فيها من المبالغة في الاستفادة من الصدمات والمعاناة التي قد تصادف المجتمعات الإنسانية في فترات حاسمة من تاريخها سيما الحروب.[12]

إن ما بعد البنيويين يهتمون بالكيفية التي يتم فيها الإنتاج المتبادل للخطاب والبنية الاجتماعيين، لكنه يهتم أساسا بما يسقطه أو يستبعده الخطاب السائد من أجل السماح للحقيقة الاجتماعية لأن تظهر وتستقر على ما تبدو عليه. قد يبدو ذلك نزعة تقويضية، لكن حسب "دريدا" ليست كذلك، لأنها توضح بدقة كيف أن اللحظة المؤسسة للسلطة ذاتها، غير مؤسسة. هذه فقط تعتبر لحظة سياسية بجدارة، وذلك ما يجب تشريحه بدقة من طرف باحثي علم السياسة والعلاقات الدولية، لأن لحظة اتخاذ قرار، لا تضمن نتائجها لا القواعد السائدة ولا القانون، وهي لحظة سيكون لها تبعات تكوينية للبنية، وذلك عبر إضفاء الطابع السياسي على القضايا أو نزعه منها بما يجعلها داخل أو خارج النقاش والجدل السياسيين. خارج لحظة اتخاذ القرار فإن ما يتبع اتخاذ القرار لا يدخل في صميم الفعل الأخلاقي–السياسي، بل مجرد انصياع للقواعد لأن هذه القواعد تقدم كحمال للحقيقة، فالحقيقة لا سواها من يستطيع حماية الفرد.[13]

لكن المشكلة التي يثيرها ما بعد البنيويين هي أن متلازمة الحقيقة والخبير كما في النظام الاجتماعي السائد فيها الكثير من الشوائب، ذلك أنها مبطنة بدورها بنسق معين من الحقيقة صنعته علاقات القوة السائدة. إذن، لا وجود لــ"خبير" محايد وموضوعي في أحكامه يمتلك معرفة غير مشوهة بخيارات سياسية أو قناعات أيديولوجية، ولا وجود لخبرة يمكن تعميمها على كل الحالات وفي كل السياقات الاجتماعية. وحسب "دريدا"، فإن أهم شيء يجب الإقرار به هو استحالة معرفة ما هو القرار الصحيح.

6. الدولة العاجزة وتذويت "الحق في إعادة رسم معالم التقسيم السياسي الواستفالي"

تعتبر مفردة "الدولة العاجزة" إحدى الورشات الأكثر تيسرا لأدوات التفكيك ما بعد البنيوي، فهي تنطوي على ما تم التزام الصمت تجاهه لدى استحضار المفردة في حد ذاتها ومن ذلك توجيه اللوم للمجتمعات والحكومات المختلة وظيفيا في الدول النامية، وبالرغم من أن الصفة تبدو مُعبرة عن واقع، فهي تُغيب مسؤولية المصادر الخارجية التي غالبا ما يكون العجز الداخلي، لتلك الدول، دالا عن خطايا الدول التي توصف بالقوية؛ ومن هذه الخطايا، تجاهلها لإقرار حكم القانون بالتغاضي عن الرشاوى لنخب نافذة في حكومات دول الجنوب من قبل شركات متعددة الجنسيات التي تتواجد مقراتها بدول منظمة التعاون الاقتصادي، كما توفر الملاذات المالية الآمنة للمكاسب

غير المشروعة للحكام الفاسدين من العالم النامي، إلى جانب استدامة الطلب على المخدرات والسلع الأخرى غير المشروعة، مع الانخراط في تجارة مربحة في مجال الأسلحة التي تنتشر بحرية داخل مناطق النزاع في العالم.[14]

قدم كل من "مارتن" و"تيري" مفهوما للدولة العاجزة بمقابلتها بنقيضها، أي الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على حراستها لحدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقا من الحاجيات؛ كالخدمات الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تملك أيضا بنية تحتية واقتصادا وظيفيين، وهي قادرة على ضبط القانون والنظام، وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعيا وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر. في حين أن الدولة العاجزة لا تملك أيا من هذه المواصفات. فهي عاجزة عن تأمين الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتفتقر إلى البنية التحتية الوظيفية، ولا تتوفر على نظام قانوني يتمتع بالمصداقية من حيث الاحتكام إليه.[15] وفي الاتجاه ذاته، يؤكد "ديفيد" و"رايلي" على بعد القدرات، معتبرا أن الدولة العاجزة هي تلك التي تفتقر إلى أصول قدرات الدولة؛ المتمثلة في الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والموارد الاقتصادية، التي تُترجِم مجتمعة سلطة الدولة؛ فنقص القدرات المادية والمعيارية إلى جانب السلطة القانونية والمؤسساتية من شأنه أن يدفع إلى استخدام العنف داخل البيئة المحلية في أوقات الأزمات. فالقوة القسرية هي الأصل الوحيد المتبقي لهذه الدول حينما تتعرض للاضطرابات، والإكراه يصبح الحل الوحيد[16].

ومن هنا، كان الأساس المنطقي القائم خلف النصوص التي تحدد مبادرة إدارة مساعي التدخل العسكري الخارجي يؤكد باستمرار على الصلة بين العجز داخل الدولة والتهديد للأمن القومي للدول الداعمة لعملية التدخل، ويتجلى ذلك في التقرير المقدم من قبل لجنة الدول العاجزة والأمن القومي الأمريكي كبيان يدل على هذه الفرضية: "الحكومات الضعيفة والعاجزة تولد عدم الاستقرار، الذي يضر مواطنيها، وانتقال العدوى الى دول الجوار، ويهدد مصالح الولايات المتحدة في نهاية المطاف، ويعيق بناء نظام دولي ديمقراطي فعال، وتوفير الأساس للرخاء المستمر، وأخيرا وليس آخرا، حماية الأميركيين من التهديدات الخارجية لأمننا".[17]

لكن السؤال الجدير بالطرح: لماذا يتم التغاظي عن مسار العجز الدولاتي على الرغم من تفريخه الإرهاب، ولماذا يستمر ما يسمى بفلول الإرهاب أو بقايا الإرهاب لعقود طويلة في فضاءات جغرافية يمكن ضبط الانفلاتات فيها عبر عمل سياسي أمني تعاوني، بل ولماذا استطاع الإرهاب وثيق الصلة بالترهل الدلاوتي الانتشار وتحقيق مكاسب ميدانية جعلتها في مركز الندية مع دول بأكملها، وكل ذلك على الرغم من أن "الليفياتان"

الدولاتي أضحى أكثر قوة بامتلاكه مقومات القوة الناعمة والصلبة، ولآليات عبر دولية وتنسيق استخباراتي وأجهزة تنصب وتحسس ذات كفاءة غير مسبوقة، وكاميرات مراقبة ترصد كل شيء، وبطاقات ممغنطة تمنح الحكومات معطيات دقيقة عن الأنماط الاستهلاكية والاستطبابية، إلخ.

تكمن الإجابة عن هذا السؤال في أن استمرار الخلل الدولاتي الوظيفي في عدد من المناطق الجغرافية يساعد على تذويت حتمية التدخل والقمع، فإذا كانت هكذا سياسات تساهم في زيادة مبيعات السلاح للبلدان المهددة وإيجاد مبررات قوية لاستمرار منطق الوصاية السياسية على عدد من الأنظمة فإن الأهم من كل ذلك هو أن صمود هذه الظاهرة الإرهابية في حد ذاتها يجعل من التدخل مطلبا شعبيا. بل أن الارتداد الارتجاعي الحتمي للإرهاب في الأراضي الغربية عبر الهجمات الانتقامية يساعد الحكومات على شرعنة السياسات العنصرية ضد المهاجرين، شرعنة السياسات الانغلاقية تجاه تدفق مزيد من المهاجرين، ولكنها أيضا ستضمن تمرير حزمة من التدابير التي تجعل من تجميع المعلومات على عموم المواطنين شيئا متقبلا بل ومطلوبا في سياق حماية الجميع وصيانة النظام العام، بتبني طرح مماثل، فإن هجمات 11 سبتمبر وأحداث باريس 2015 وبث أفلام داعش الدموية منذ إعلان التنظيم سيطرته على مناطق من العراق وسوريا، لا تعدو أن تكون رموزا سيميائية عميقة الأثر، وهي مصممة لاستيطان الخارطة الادراكية للضحية، والهدف منها تذويت أحقية الغرب للتدخل في شؤون البلدان العاجزة أو تلك الآيلة للعجز.

وهو التوجه نفسه الذي يساهم في التأسيس لفهم مخرجات السياق الذي ابتكر فيه مصطلح الدول العاجزة لشرعنة حركية التدخل العسكري بإدراجه ضمن الأدبيات التي تقرن مدلولات القوة بنتائج توظيفها بهدف بسط هيمنة حتمية لتحقيق استقرار عالمي، حسب نظرية الاستقرار بالهيمنة المنتمية لحقل الاقتصاد السياسي.

خاتمة:

حاول هذا المقال استكشاف الاستراتيجية البحثية التي يقوم علهيها التقليد ما بعد البنيوي في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، وذلك من خلال استعراض الأدوات التي يعتمد عليها في سياق تفكيك الخطاب المؤسس لمزاعم الحقيقة التي تسند الممارسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية بل ومنذ عصر التنوير. وعليه فقد تم استهداف خطاب شرعنة التدخلات الخارجية بمسعى تفكيكي بهدف إماطة اللثام عن التوترات القيمية القائمة في سجل الممارسة الدولية التدخلية، سيما استمرار مظاهر الخلل الوظيفي للكثير من الدول، وصيرورتها نحو العجز الدولاتي وارتباط ذلك بشكل غير منطقي باتساع دائرة تفعيل الآليات السياسية

والقانونية لضبط مثل هذه الاختلالات. كل ذلك يجعل من أنساق الحقيقة للتقليد البحثي المهيمن في العلاقات الدولية غير متماسك، كما يجعل من القراءات المتأتية عن تفكيك خطاب الشرعنة تجد سندا ممارساتيا قويا لها، وهي تلك التي تحاجج بأن الخطاب المعتمد على تذويت العجز الدولاتي لا يهدف إلى حل المشكلة بل إلى شرعنة مؤشرات تصنيف أداء الحكومات بما يتيح توجيه سياساتها أو تعديلها قسرا بما يتلائم مع الخطاب المهيمن.

الهوامش:

[1] Tim Dunne et al., "International Relations Theories", UK: Oxford, 2013, p. 233.

[2] Jenny Edkins, "Poststructuralism" in: Martin Griffiths eds. "International Relations Theory for the Twenty-First Century", UK: Routledge, 2007, p. 89.

[3] Thm Dunne et al., op cit., p. 233.

[4] لمزيد من التفاصيل حول منطلقات التحليل ما بعد البنيوي في العلاقات الدولية يرجى مراجعة الأعمال المرجعية لكل من:

David Campbell, "Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity", USA: University of Minnesota Press, 1992;

R. J. Walker, "Inside/Outside: International Relations as Political Theory", UK: Cambridge University Press, 1993;

Cynthia Weber, Simulating Sovereignty, UK: Cambridge University Press, 1995;

Jenny Edkins, "Poststructuralism and International Relations: Bringing The Political Back In", USA: Lynne Rienner Publishers, 1999.

[5] Ibid.

[6] Jenny Edkins, op cit., p. 91.

[7] يمكن الحصول على تحليل أعمق حول هذه النقطة في:

Richard Devetak, "Postmodernism" in: Scott Burchill et al., "Theories of International Relations", UK: Palgrave Macmillan, 2005, p. 162.

[8] Jenny Edkins, op cit., p. 95.

[9] Jenny Edkins, op cit., p. 91.

[10] Jenny Edkins, op cit., p. 92.

[11] تختلف الرؤى ما بعد البنيوية هنا مع نظيرتها البنائية في كون مناهضتها التأسيسية وبالتالي نبذ القواعد القانونية الناشئة عنها، تجعل منها في المحصلة غير قادرة على تحديد خارطة للفواعل المنضوين في أي احتكاك أو تفاعل دولي ما يجعل من يصعب عملية تحديد المسؤوليات. أنظر:

Cynthia Weber, "International Relations Theory: A Critical Introduction", UK: Routledge, 2013, p. 88.

[12] Jenny Edkins, op cit., p. 93.

[13] Ibid.

[14] Stewart Patrick, ''Failed'' States and Global Security: Empirical Questions and Policy Dilemmas, International Studies Review (2007) 9, p, 648.

[15] Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, International Relations ; The Key Concepts, (New York : Second edition published by Routledge,2008), pp, 108, 109.

[16] David A. Reilly, The Two-Level Game of Failing States: Internal and External Sources of State Failure, the Journal of conflict studies, volume28,2008 p,22.

[17] Aidan Hehir,The Myth of the Failed State and the War on Terror: A Challenge to the Conventional Wisdom, Journal of Intervention and State building,Volume1,Issue 3, 2007 ,p,310.